السبت ١٣ ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ - 26 سبتمبر 2026 م

أخبار النافذة

تثبت الفائدة عند 19% يحاصر مدخرات المصريين بين التضخم وتآكل قيمة الجنيه الحكومة تمهّد لزيادة الخبز السياحي والفينو بعد تجاوز طن الدقيق الـ21 ألف جنيه اعتقال سوزان ساراندون الحائزة على الأوسكار بعيد إلى الواجهة اتساع غضب المشاهير ضد الجرائم الصهيونية 7 طرق للاحتفاظ بأكبر قدر من المعرفة من كل كتاب تقرؤه ضوء أخضر أمريكي.. أول إنسولين أسبوعي لمرضى السكري من النوع الثاني الجمعية العامة للأمم المتحدة 2026: لماذا يغيب قادة عرب بارزون؟ خبراء تابعون للأمم المتحدة يدعون حكومة الانقلاب إلى فتح تحقيق في انتهاكات العمليات العسكرية بشمال سيناء كيف أثّر الجهر بالدعوة في كسر حصار قريش وفتح طريق الإسلام إلى العالمين؟

Submit

Submit

تثبيت الفائدة عند 19% يحاصر مدخرات المصريين بين التضخم وتآكل قيمة الجنيه

السبت 26 سبتمبر 2026 09:00 م

يضع تثبيت الفائـدة المصـريين أمام معادلة قاسـية، تبقى فيها عوائد البنوك مرتفعة ظاهرياً، بينما تتعرض قيمة المدخرات لضـغوط الأسـعار وتقلبات العملة، وتستمر كلفة الاقتراض في تضييق فرص الإنتاج والعمل وتحسين الدخول.

ويفـاقم القرار مـأزق الأسـر التي تبحث عن حمايـة حصـيلة سـنوات من العمل، بين شـهادات مصـرفية ودخل دوري تحتاجه للإنفاق، وذهب متقلب، ودولار متذبذب، وعقارات تتطلب أموالاً يصعب توفيرها أو استردادها سريعاً.

فاتورة الديون تحاصر قرارات الفائدة

فقـد أبقى البنك المركزي المصـري عائد الإيداع لليلة واحدة عند 19% والإقراض عند 20%، مع تثبيت سـعر العملية لديه والائتمان والخصم عند 19.5%، لتستمر مستويات مرتفعة للكلفة التمويلية داخل الاقتصاد المصري.

وفي تفسـير دوافع القرار، يرى الخبير الاقتصادي وائل النحاس أن التثبيت يسـتهدف الحـد من زيادة تكلفـة الـدين المحلي، لأن رفع الفائـدة يضيف أعباء جديدة على الموازنة، ويدفع العجز إلى مزيد من الاتساع.

وبذلك، يضع تفسـير النحاس عبء الاقتراض الحكومي في صـلب المشـهد، حيث تصـبح قدرة الخزانة على تحمل الفوائد عاملاً ضاغطاً على القرار، بينما ينتظر أصحاب المدخرات حماية أموالهم من تآكل القوة الشرائية.

ومن هنـا، تتضـح ضـراوة المـأزق الـذي صـنعه الاعتمـاد على الـديون؛ فزيادة العائـد تضـغط على الماليـة العامـة، والإبقاء عليه مرتفعاً يثقل التمويل، بينما لا تحصل الأسر تلقائياً على ضمان يحمي مستويات معيشتها.

كذلك، يوضح النحاس أن كثيراً من الشـهادات والودائع يمتد لآجال تصل إلى ثلاث سـنوات، ولذلك لا يرى للتثبيت تأثيراً مباشراً على قرارات الادخار، خصوصاً بالنسبة إلى الأموال المرتبطة بالفعل بأوعية قائمة.

لكن اسـتمرار الشـهادة لا يعني انتهاء مشكلة صاحبها، فالعائد الثابت يظل محكوماً بما يستطيع شراءه فعلياً، وقد تبقى الدفعة الشهرية كما هي بينما ترتفع احتياجات الأسرة وتضيق المساحة المتاحة للادخار مجدداً.

وفي المقابل، لا يصح اعتبار نسبة 19% عائداً موحداً لكل مدخر، لأنها تخص الإيداع لليلة واحدة لدى المركزي، فيما تختلف عوائد الشـهادات والودائع وشروط صرفها واستردادها من وعاء مصرفي إلى آخر.

وعليه، فإن تقـديم التثبيت باعتباره طمأنـة كافيـة يتجاوز السؤال الأثقل على الناس، وهو مقـدار ما تحتفظ به أموالهم من قيمة بعد الإنفاق، ومدى قدرة الاقتصاد على توفير دخول مستقرة تتجاوز مجرد العوائد.

المدخرون يدفعون ثمن عدم الاستقرار

أما الخبير الاقتصادي رشاد عبـده، فيرى أن الإبقاء على الفائدة قد يدفع بعض المصـريين إلى البحث عن أوعية أخرى، بينها الذهب والدولار، بما يعكس استمرار القلق بشأن المصير الفعلي للمدخرات بالجنيه.

ويقـدر عبـده أن كل زيادة بمقـدار نقطـة مئوية في الفائدة تكلف الدولة نحو 70 مليار جنيه إضافيـة لخدمـة الديون المحلية، وهو تقدير يبرز حجم الضغط الذي تفرضه المديونية على خيارات السياسة الاقتصادية.

وفي ضوء هـذا التقـدير، تظهر المفارقـة المؤلمـة؛ فالقرار الـذي يجنب الخزانـة عبئاً إضافياً لا يقـدم بالضـرورة حلاً لمخاوف المـدخرين، ولا يضمن استقرار أسعار احتياجاتهم أو يمنحهم قدرة أكبر على تحمل نفقاتهم الأساسية.

ثم إن الانتقال إلى الذهب ليس حماية مجانية، إذ يتعرض سعره للتذبذب، ولا يوفر دخلاً دورياً للأسرة، فضلاً عن فروق البيع والشراء التي قد تجعل التخارج السريع منه مكلفاً لصغار المدخرين تحديداً.

وبالمثل، لا يمنح شـراء الدولار حصانة مطلقة من الخسارة، فتحركات سـعر الصرف قد تجري في الاتجاهين، وتصبح الأسرة مطالبة بتوقيت قراراتها في سوق تتأثر بعوامل أكبر من قدرتها على المتابعة أو التوقع.

أما العقارات، فتفرض حاجزاً مالياً أعلى، وقـد يتطلب بيعها وقتاً طويلاً، وهو ما يضـعف ملاءمتها لمن يحتاج مـدخراته للطوارئ أو يعتمد على عائد شهري لتغطية مصروفات المعيشة والعلاج وتعليم أبنائه بصورة منتظمة.

ولهـذا، يتحول تعـدد الأوعيـة إلى عبء إضافي حين يغيب الاسـتقرار، إذ يجد المدخر نفسه مضـطراً للمفاضـلة بين مخاطر مختلفة، بدلاً من امتلاك خيار واضح يحفظ المال ويوفر السيولة والدخل المناسبين لاحتياجاته.

وفوق ذلك، فإن الأسـر محـدودة المـدخرات أقل قدرة على توزيع أموالها بين عدة خيارات، فتتحمل بصورة أشد نتائج أي قرار خاطئ، بينما تلتهم المصروفات المتصاعدة ما تبقى لديها من هامش للمناورة المالية.

كلفة الاقتراض تخنق فرص الإنتاج

وعلى جانب الاسـتثمار، يحذر الخبير الاقتصادي كريم العمدة من الأثر السـلبي لاسـتمرار الفائدة المرتفعة على الاقتراض، موضحاً أنها تدفع كثيرين إلى الإحجام عن تمويل التوسع في مشروعات قائمة أو إنشاء أنشطة جديدة.

ومع أن العمـدة يعتبر البنوك خيـاراً آمنـاً يشـجع الادخـار، فـإن تحـذيره بشـأن التمويـل يضع اليـد على كلفـة أخرى للقرار، تتمثل في تعطيل توسعات كان يمكن أن تدعم الإنتاج وتوفر فرص عمل.

وبالتالي، لا تقتصـر المسألة على المقارنة بين شهادة وقطعة ذهب، لأن صاحب المشروع يواجه حساباً مختلفاً، يوازن فيه بين تكلفة القرض والعائد المتوقع، وقد ينتهي إلى تأجيل الاستثمار أو تقليص حجمه.

وفي هذا السـياق، يصـبح الحديث عن تشجيع الإنتاج ناقصا ما دامت كلفة التمويل تقيد القدرة على تنفيذه، خصوصا للمشروعات التي تحتاج رأس مال لشراء المعدات والخامات أو توسيع نشاطها وتشغيل عمالة إضافية.

ورغم إعلان المركزي نمو الاقتصاد بنسبة 4.7% خلال الربع الثاني، فإن النسبة تقل عن نحو 5% في الفترة المقابلة، ولا تكفي وحدها لإثبات تحسن أوضاع الأسر أو زوال الضغوط عن المشروعات.

كما أن تسـجيل نمو سنوي قدره 5.1% خلال العام المالي 2025/2026 لا يحسم أسـئلة توزيع ثماره، ومدى انعكاسه على الأجور والوظائف، وقدرة الناس على تلبية احتياجاتهم دون استنزاف مدخراتهم أو الاستدانة مجدداً.

ومع اسـتمرار ارتبـاط التضـخم بالطاقـة وسـعر الصـرف والأوضاع الماليـة، يظل الاطمئنان المطلق للأسـعار سابقاً لأوانه، ولا يجوز اختزال سلامة الوضع الاقتصادي في مجرد امتناع المركزي عن رفع الفائدة خلال اجتماع واحد.

وأخيراً، تبقى المعضلة في اقتصاد يحمل المدخر كلفة حماية أمواله، والمستثمر كلفة التمويل، والموازنة كلفة الديون، بينما تحتاج الأسر إلى استقرار ملموس في الأسعار وفرص حقيقية لزيادة الدخل، لا مجرد ثبات النسب.

ميديا

فضيحة... مسئولون باتحاد الملاكمة يطلبون 81 ألف جنيه من عمرو خالد و90 ألفا من حسام حسن مقابل المشاركة بأولمبياد البحر المتوسط

الخميس 16 يوليو 2026 01:00 م

ميديا

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل

الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

مقالات متعلقة

تقرير: تزايد الانقسام بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن جماعة الإخوان المسلمين

السيسي يحمّل المصريين فاتورة إرتفاع أسعار النفط.. ويحرمهم من مكاسب تراجعه

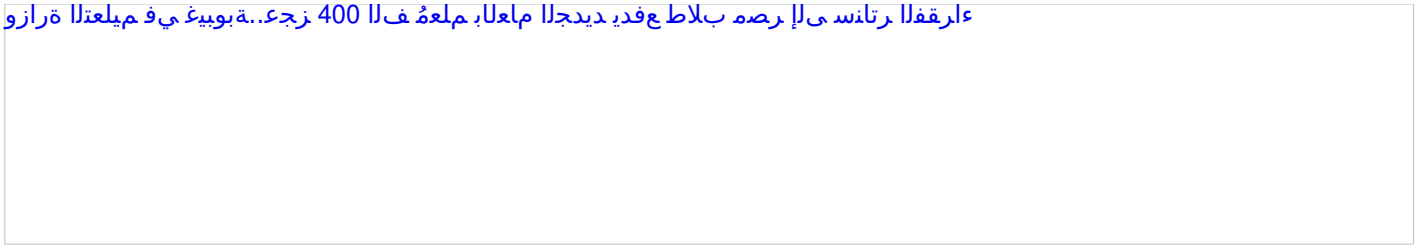

وزارة التعليم في غيبوبة..عجز 400 ألف مُعلم بالعام الجديد يدفع طلاب مصر إلى سناتر الفقراء

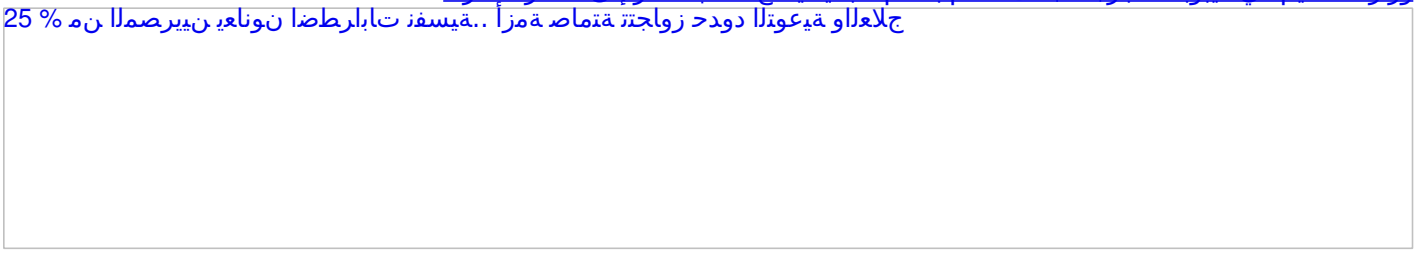

25 % من المصريين يعانون اضطرابات نفسية.. أزمة صامتة تتجاوز حدود التوعية والعلاج

إشترك
ادخل بريدك الإلكتروني
جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©